الأنباء
الثلاثاء 23 اغسطس 2011

المفوضة السامية لحقوق الإنسان تعلن ارتفاع قتلى الاحتجاجات إلى أكثر من 2200 شخص.. ودمشق تصف مشروع قرار المجلس بأنه "منحاز ومسيس"

سورية: مقتل 5 أشخاص في حمص وحماة تزامناً مع زيارة البعثة الأممية

متظاهرون سوريون يرفعون لافتات باللغة الانجليزية لدى زيارة بعثة الامم المتحدة الى حمص أمس

عواصم ـ وكالات: تزامنا مع جولة بعثة الامم المتحدة الانسانية للاطلاع على الاوضاع في سورية، وفيما كان مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة يستعد لبحث الملف السوري مرة ثانية في جلسته الاستثنائية أمس، قتل 3 أشخاص وجرح اخرون عندما اطلق رجال الامن وعناصر موالية للنظام النار على متظاهرين خرجوا في حمص لدى سماعهم بنبأ زيارة بعثة الامم المتحدة الانسانية الى مدينتهم.

وذكر مدير المرصد السوري لحقوق الانسان رامي عبدالرحمن في اتصال هاتفي مع وكالة فرانس برس «ان 3 اشخاص قتلوا وجرح اخرون عندما اطلق رجال الامن والشبيحة النار على متظاهرين في حمص»، واوضح عبدالرحمن ان «مئات المتظاهرين خرجوا في شارع عبدالرحمن الدروبي في وسط حمص لدى سماعهم خبر زيارة بعثة انسانية تابعة للامم المتحدة». وعرض ناشطون على الانترنت صورا للمظاهرة وتظهر مقتل احد الاشخاص.

كما قتل شخصان واصيب اربعة آخرون بجروح فجر أمس برصاص عناصر موالية للنظام بالقرب من حماة، حسبما افاد المرصد السوري لحقوق الانسان.

وقال المرصد ان المواطنين قتلا وجرح اربعة آخرون في مدينة مصياف اثر اطلاق الشبيحة المحتفلين بحديث الرئيس السوري بشار الاسد للتلفزيون السوري الرصاص الحي في الشوارع.

واضاف المرصد ان «الشبيحة قاموا بالاضافة الى ذلك بالاعتداء على محلات تجارية تابعة لمعارضين للنظام».

في غضون ذلك، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقييم الأوضاع الانسانية في سورية بزيارة الى بعض البلدات التي شهدت احتجاجات في ريف دمشق والتقت بعض المواطنين في بلدتي داريا والمعضمية غرب العاصمة دمشق.

وقالت مصادر في بلدة المعضمية ان اعضاء اللجنة استفسروا عن أوضاع المدينة وعن الحواجز التي وضعت على مداخلها.

وتوجهت البعثة التي تقلها سبع سيارات تابعة للامم المتحدة الى بلدة داريا التي تشهد مظاهرات شبه يومية بعد ان رفعت الحواجز العسكرية والامنية عن مدينتي داريا والمعضمية والتي نصبت منتصف شهر ابريل الماضي.

وقالت مصادر محلية في بلدة الزبداني ان جميع الحواجز التي كانت على طريق دمشق الزبداني رفعت بشكل كامل وان مظاهرة خرجت في المدينة بانتظار وصول بعثة الامم المتحدة، كما زارت البعثة بلدة الكسوة التي شهدت اطلاق نار وسقوط جرحى بعد مغادرتها.

وقال مصدر ديبلوماسي غربي في دمشق ان البعثة ستزور بعد محافظة ريف دمشق وحمص وتلكلخ كلا من اللاذقية وادلب فيما ستختم جولتها في 24 الجاري بزيارة كل من حماة والرستن وتلبيسة وسط سورية.

في غضون ذلك اضطر مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة أمس الى تأجيل جلسته الاستثنائية لبحث الوضع في سورية، لمدة ثلاث ساعات بسبب عطل في اجهزة الصوت. وكتب على لوح الرسائل في المجلس عبارة «نظام الميكروفونات لايزال معطلا. تم تاجيل الاجتماع الى الساعة الثالثة مساء». وتقدم بالدعوة الى هذه الجلسة الخاصة للمجلس وهو اجراء غير اعتيادي، 23 بلدا عضوا في المجلس من بينها اربعة بلدان عربية هي السعودية والاردن وقطر والكويت.

وفي وقت لاحق اعلنت المفوضة السامية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة نافي بيلاي امس ان اكثر من 2200 شخص قتلوا في الحملة السورية على المحتجين المناهضين للحكومة منذ منتصف مارس الماضي. وكان الاحصاء السابق للامم المتحدة يتراوح بين 1900 و2000 قتيل. وقالت بيلاي لمجلس حقوق الانسان التابع للمنظمة الدولية خلال الجلسة الاستثنائية: حتى اليوم قتل اكثر من 2200 شخص منذ بدء الاحتجاجات الحاشدة في منتصف مارس مع ورود انباء عن مقتل اكثر من 350 شخصا منذ بداية رمضان. واضافت: قوات الجيش وقوات الامن تواصل استخدام القوة المفرطة بما في ذلك المدفعية الثقيلة لاخماد المظاهرات السلمية واستعادة السيطرة على سكان المدن المختلفة.

من جهته، أعرب مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير فيصل الحموي عن قلقه العميق لتسييس عمل المجلس وازدواجية المعايير في تعامله مستدلا بالمسارعة الى عقد تلك الجلسة الخاصة بينما المجلس يقف على ابواب الجلسة العامة الـ 18 بعد 3 اسابيع.

ووصف الحموي في كلمته امام الجلسة الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان حول سورية مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الاوروبي بأنه «انحياز وتسييس واضح لعمل مجلس حقوق الإنسان الذي تحول الى مجلس امن ثان في جنيف».

وأعلن أن سورية مستعدة لاستقبال لجنة تحقيق تابعة لمجلس حقوق الإنسان ولكن فور انتهاء اللجنة القضائية المستقلة في سورية من اعمالها.

ونفى عدم تقديم سورية اجوبة عن أسئلة المفوضة السامية «الا ان المفوضة لم تأخذ بها واعتمدت على مصادر مغرضة ما احدث حالة من عدم المصداقية وعدم الثقة في عمل المفوضة».

واعتبر السفير السوري ان تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان حول الأوضاع في سورية «يحمل اشارات عمياء عكست حقيقة الأوضاع بما في ذلك الحديث عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي وردت حسب رغبة دول كبرى تقف ضد سورية وتشجع الإرهاب».

ورأى «ان التقرير لم يشر الى سقوط 600 شهيد من رجال الأمن وتدمير المباني العامة في حين سعى التقرير الى تحريض على الاقتتال الطائفي وتصوير العنف على انه حركة تغيير إصلاحي ديموقراطي».

وقد نددت مسودة قرار حصلت فرانس برس على نسخة منه «بقوة بالانتهاكات المستمرة والخطيرة لحقوق الانسان من جانب السلطات السورية» وتدعوها الى «الوقف الفوري لكل اعمال العنف ضد الشعب». ويطالب النص ايضا بـ«ارسال لجنة تحقيق مستقلة بشكل عاجل» على الارض «لاجراء تحقيقات حول انتهاكات حقوق الانسان في سورية منذ شهر مارس» و«تحديد المرتكبين للتاكد من امكانية محاسبتهم».

ويشجع مشروع القرار المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة داخل المجلس الى مواصلة إيلاء اهتمام خاص لحالة حقوق الإنسان في سورية مطالبا السلطات السورية بالتعاون مع هذه الولاية بما في ذلك السماح بالزيارات القطرية.

ويطالب القرار بإرسال لجنة دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والوقوف على الحقائق والظروف التي قادت الى مثل هذه الانتهاكات من أجل تحديد المسؤولين عنها بهدف ضمان تقديم مرتكبي الانتهاكات للمساءلة. ويتعين على لجنة التحقيق تلك أن تقدم تقريرها في أقرب وقت الى المجلس وقبل نهاية نوفمبر المقبل واحالة النتائج التي توصلت إليها الى الأمين العام للأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة.

وفي الوقت ذاته يعرب مشروع القرار عن استيائه من استمرار الهجمات العشوائية على السكان داعيا السلطات السورية الى التوقف فورا عن جميع أعمال العنف ضد السكان مكررا دعوته الى السلطات السورية لوضع حد فوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف وحماية سكانها والامتثال الكامل لهذه الالتزامات بمقتضى القانون الدولي. ويدين مشروع القرار «بشدة استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من السلطات السورية بما في ذلك الإعدام التعسفي والاستخدام المفرط للقوة والعنف القاتل ضد المتظاهرين السلميين والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب ومنهجية الاضطهاد والتخويف من المتظاهرين المسالمين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين».

في غضون ذلك، اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ان عدم التزام الرئيس السوري بشار الأسد بوعده بوقف العمليات العسكرية ضد الحركة الاحتجاجية امر «يثير القلق».

وقال بان للصحافيين «من المزعج انه لم يف بوعده. آمل صادقا ان يستجيب... لكل مناشدات المجتمع الدولي ودعواته»، وذلك في اشارة الى ان الرئيس السوري التزم أمامه خلال اتصال هاتفي أجراه معه الاسبوع الماضي بإنهاء العمليات العسكرية وعمليات قوات الامن ضد المعارضين.

أصدر قراراً بتشكيل لجنة بشؤون الأحزاب

الأسد: دعوات التنحي لا قيمة لها وأي عمل عسكري له تداعيات غير متوقعة

الرئيس السوري بشار الاسد متحدثا خلال حواره على التلفزيون السوري

دمشق ـ هدى العبود : أصدر الرئيس السوري بشار الأسد قرارا جمهوريا يقضي بتشكيل لجنة شؤون الأحزاب، وتتألف اللجنة بحسب القرار من وزير الداخلية محمد الشعار رئيسا والقاضي محمد رقية نائب رئيس محكمة النقض عضوا والمحامي إبراهيم المالكي عضوا ومحمود مرشحة عضوا والمحامي علي ملحم عضوا. وتتولى اللجنة حسب المادة الثانية من نص القرار الجمهوري المهام المحددة بقانون الأحزاب.

وجاء صدور القرار عقب الحوار الذي أجراه الرئيس الأسد مع التلفزيون السوري الليلة قبل الماضية وتناول فيه الأوضاع القائمة في سورية وعملية الإصلاح وخطواتها المستمرة.

وحذر الرئيس السوري من تداعيات أي عمل عسكري يستهدف سورية، وقال «أي عمل سيكون له تداعيات أكبر مما يتوقع وذلك لسببين: الأول موقع سورية الجيوسياسي، والثاني إمكانيات سورية وهم يعرفون بعضها ولا يعرفون البعض الآخر»، مضيفا «لا نلغي أي احتمال ولكن لا يدفعنا ذلك للخوف.. القرار الوطني أهم من أي قرار».

وأشار الأسد إلى أنه سبق للولايات المتحدة ان هددت بضرب سورية في العام 2003 وذلك عقب احتلال العراق، وقال «الدول التي تهدد هي في ورطات عسكرية واجتماعية وسياسية واقتصادية ولم نخضع لها عندما كانت في ذروة القوة فهل نخضع اليوم.. لن نخضع».

وحول دعوات بعض الدول لاسيما أميركا له للتنحي، قال الأسد بالنسبة للدول الصديقة نحن جاهزون لأن نقدم لهم التوضيحات، أما امتناعنا عن الرد على الدول الأخرى فنقول إن امتناعنا عن الرد معناه أننا نقول كلامكم لا قيمة له، فهذا الكلام لا يقال لرئيس اختاره شعبه ولا يقال لشعب يقف مع المقاومة لأنها مبدأ من مبادئه.. هدفهم نزع السيادة عن الدول ونحن نتمسك بسيادتنا».

وبشأن الموقف التركي قال الأسد بالنسبة للتصريحات هناك عدة احتمالات قد تكون نوع من الحرص وربما تكون من باب القلق من أن أي خلل في سورية سيؤثر على تركيا.

أما الاحتمال الثالث كما أوضح الأسد فهو أخذ دور المرشد وهذا مرفوض رفضا باتا ولكن بما أننا لا نعرف النوايا لا نستطيع أن نحدد طبيعة اللهجة ولكن لدينا أسلوبا للتعامل مع أي نية من النوايا.

وفي الشأن الداخلي وحول الخيار الأمني قال الرئيس السوري انه قبل أشهر كان الهدف هو إسقاط سورية.. والآن الوضع الأمني يشهد تحولا باتجاه العمل المسلح خاصة خلال الأسابيع الأخيرة ولاسيما الجمعة الأخيرة فهناك اغتيالات وكمائن.

وأوضح الأسد أنه ليس هناك خيار أمني بل هناك خيار سياسي ولكن عندما تكون هناك حالات أمنية لابد من مواجهتها بالأجهزة الأمنية، الخيار السوري هو الحل السياسي ولكن هذا لا يصبح ممكنا من دون الحفاظ على الأمن.

وحول القوانين الإصلاحية قال الرئيس السوري بشار الأسد هناك قوانين صدرت وهناك قوانين أخرى على الطريق وستكون هناك انتخابات ومراجعة للدستور كما قررنا إجراء حوار في المحافظات يتناول القضايا الخدمية والاقتصادية.

لافتا إلى أن موضوع المادة الثامنة من الدستور والتي تنص على أن حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع ترتبط بها مواد أخرى تشكل بيئة النظام السياسية وهذا يتطلب تعديل الدستور وقال بعد رمضان لابد من الانتقال لتشكيل لجنة للبدء بمراجعة الدستور وهي تحتاج لفترة من ثلاثة إلى ستة أشهر.

وبشأن محاسبة بعض المسؤولين عن الأخطاء التي ارتكبت خلال الفترة الماضية قال الأسد: من حيث المبدأ نعم وقد تمت محاسبة عدد محدود من الأشخاص وهذا العدد مرتبط بإيجاد أدلة وكل من يثبت عليه دليل بالتورط سيحاسب ولن نبرئ أحدا.

السلطات السورية تفرج عن الناشط عبد الكريم ريحاوي

دمشق ـ أ.ف.ب: أعلن المحامي خليل معتوق لوكالة فرانس برس ان السلطات السورية افرجت أمس عن الناشط عبدالكريم ريحاوي رئيس الرابطة السورية لحقوق الانسان الذي اعتقل في 11 اغسطس الجاري.

وذكر رئيس المركز السوري للدفاع عن معتقلي الراي والضمير خليل معتوق في اتصال هاتفي مع الوكالة ان «السلطات السورية افرجت عن الناشط ريحاوي دون ان تتم احالته الى القضاء». واعلن ناشطون حقوقيون لوكالة فرانس برس ان عبد الكريم الريحاوي اعتقل بعد ظهر الخميس 11 اغسطس الجاري في مقهى في دمشق وان اخباره انقطعت مذذاك. وكان وزير الخارجية الايطالي فرانكو فراتيني وجه «نداء قويا الى السلطات السورية للافراج فورا» عن رئيس الرابطة السورية لحقوق الانسان. كما طالبت فرنسا السلطات السورية على لسان مساعدة الناطق باسم الخارجية الفرنسية كريستين باج بالافراج فورا عن ريحاوي.

وريحاوي البالغ من العمر 43 عاما يدير الرابطة السورية لحقوق الانسان منذ 2004 وهو ينشط بشكل خاص منذ انطلاق حركة الاحتجاجات ضد نظام الرئيس السوري بشار الاسد في منتصف مارس ولم يعتقل من قبل. ويستند ريحاوي الى شبكة واسعة من الناشطين في الرابطة موزعين على جميع انحاء سورية وقد اصبح مصدر معلومات مهما للصحافة الاجنبية في وقت تمنعها السلطات من التحرك.

أوروبا توقف قروضاً بمئات ملايين اليورو لدمشق والحكومة السورية تقلل من شأن العقوبات على الطاقة

عواصم ـ وكالات: كشفت إحصاءات غير رسمية نشرتها وسائل اعلام سورية مؤخرا أن «الاتحاد الأوروبي أوقف تعاون بنك الاستثمار الأوروبي مع سورية، وهي مبالغ بمئات ملايين اليورو».

واشارت الإحصاءات إلى ان معظم القروض كانت مخصصة لمشروعات تنموية أو مساندة لتطوير وتحديث البنى التحتية ووسائل النقل، لاسيما تمويل جزء من صفقة طائرات مدنية أوروبية لتحديث أسطول شركة الطيران السورية.

وكان بنك الاستثمار الأوروبي يسهم في تمويل مشروعين للرعاية الصحية والمياه بقيمة 185 مليون يورو كما ان هناك مشروعات للرعاية الصحية تصل بمجملها إلى 260 مليون يورو ويهدف المشروع إلى بناء وتجهيز ثمانية مستشفيات جديدة واستبدال بعضها.

وتبلغ قيمة قرض مشروع «مياه سورية آفاق 2020» 55 مليون يورو من أصل القيمة الإجمالية للمشروع البالغة 110 ملايين يورو إضافة إلى 5 ملايين يورو يقدمها الاتحاد الأوروبي كمنحة وسيستفيد من المشروع أكثر من 370 ألف نسمة في مائتي قرية ويهدف إلى تمتين الاستدامة البيئية من خلال تخفيض ترسبات مياه الصرف الصحي التي تصب في البحر المتوسط.

ومن ضمن القروض أيضا قرض تطوير الإدارة البلدية للبلديات في سورية بتمويل يزيد عن 150 مليون يورو، وكذلك قرض بقيمة 200 مليون يورو مخصص لبناء محطة توليد كهرباء بالاعتماد على الغاز الطبيعي بقوة 750 ميغاواط قرب مدينة دير الزور على نهر الفرات شرقي سورية، وقرض لإقامة محطة توليد طاقة في منطقة دير علي قرب دمشق، كما يعتبر الرابع في قطاع الكهرباء السوري خلال السنوات الست الأخيرة.

وهناك قرض لتمويل نصف قيمة صفقة شراء الطائرات (على الارجح ايرباص) التي تعتزم مؤسسة الطيران العربية السورية شراءها والبالغة 600 مليون دولار.

وتغطي معظم القروض التي يمنحها بنك الاستثمار الأوروبي ما لا يزيد عن 50٪ من التكلفة الاستثمارية للمشروع كما ستبلغ نسبة الفائدة التي سيتم تقاضيها من المستفيد النهائي 7,5٪ فقط.

كما قللت وزارة النفط السورية من شأن العقوبات الأميركية تحديدا والغربية عموما على قطاعي النفط والغاز «لأنها ليست جديدة على القطاع النفطي السوري وتأثيرها سيكون محدودا وسيلحق الضرر ببعض الشركات الأوروبية المنتجة للنفط كون لهذه الشركات حصص من الإنتاج».

وقالت صحيفة الثورة الحكومية في سورية التي أوردت النبأ أمس انه «بحسب أرقام وزارة النفط فإن: سورية تنتج أكثر من 75٪ من حاجتها من المشتقات النفطية والمستورد من البنزين يقل عن 20٪ من الاستهلاك المحلي فيما يصل المستورد من المازوت إلى 25٪ وبالنسبة للفيول يقل عن 15٪ والرقم إلى تناقص مع إضافة كميات جديدة من الغاز وبالتالي أي عجز في أي من المشتقات يمكن بترشيد بسيط تجاوزه».

وأضافت الصحيفة انه يتم «تصدير فائض الإنتاج السوري من النفط الذي يعادل نحو 120 ألف برميل يوميا من أصل 384 ألف برميل فيما الباقي يكرر محليا وهذا الرقم 120 ألف برميل الجاهزة للتصدير يمكن التعاطي معه في عدة خيارات أبرزها «أن تلجأ سورية إلى مقايضة النفط الخام بمشتقات نفطية مع إحدى الدول التي لديها علاقات جيدة مع سورية، أما الخيار الآخر فهو أن تبرم سورية اتفاقا مع احدى المصافي الخارجية لتقوم بتكرير النفط الخام السوري وتحوله إلى مشتقات نفطية وتتقاضى هذه المصفاة أجرة التكرير أما الخيار الثالث فهو أن تقوم سورية بإبرام عقود طويلة الآجل مع دول صديقة مثل روسيا والصين لاستجرار النفط السوري وتزويد سورية بالمشتقات وهو خيار مطروح وقد يكون من أفضل الخيارات فيما لو حسمت الدول الأوروبية موقفها من العقوبات النفطية على سورية».

وتابعت الصحيفة الحكومية «أما الخيار الأكثر ضررا للقطاع النفطي السوري فهو أن تستمر سورية في بيع الخام عن طريق عقود مباشرة لشركات غير أميركية وأوروبية وفي هذه الحالة يخضع النفط لضعف شروط التفاوض، فمثلا بدل بيع البرميل بـ 107 دولارات حسب الأسعار العالمية فيمكن ان يباع بـ 100 دولار يقابل ذلك عند شراء المشتقات في حال الاحتياج قد تشتري سورية المشتقات بأسعار أعلى».

ونقلت الصحيفة السورية عن وزير النفط الأسبق مطانيوس حبيب تقليله ايضا «من تداعيات الحظر الأميركي على استيراد النفط السوري بعد أن أكد أن الولايات المتحدة لا تستورد نفطا سوريا».

وقال حبيب «ان السيناريو المقلق أن تفرض أوروبا حظرا على استيراد النفط السوري باعتبار أن معظم النفط يذهب إلى أوروبا وفي محاولة لخنق الاقتصاد السوري، وذلك ليس بعيدا عن أوروبا المستكبرة» على حد وصفه.

وردا على سؤال قال مسؤول النفط الأسبق «ان شركات النفط الأوروبية غالبا ما تلتزم بالقوانين التي تنطبق عليها وستدرس الإجراءات الأميركية، غير أن هذا الكلام ليس دقيقا لأن أوروبا لا تستطيع أن توقف استيراد النفط السوري قبل أن تجد بديلا آخر، لافتا الى أن العقوبات الأميركية حظرت استيراد النفط السوري وليس منع الشركات الأجنبية من العمل في سورية».

السفارة الأميركية بدمشق تنفي زيارة السفير فورد لحماة

دمشق ـ د.ب.أ: نفت السفارة الاميركية في دمشق امس نبأ زيارة السفير روبيرت فورد الى مدينة حماة بوسط سورية. وقال مصدر سياسي في سفارة واشنطن بدمشق لوكالة الأنباء الالمانية (د.ب.أ) ان السفير فورد لم يقم بزيارة حماة اليوم (امس) كما تناقلت بعض وسائل الاعلام، وانه في دمشق لم يغادرها الى اي من المدن السورية. وكان السفير الاميركي زار مدينة حماة مطلع يوليو الماضي برفقة زميله السفير الفرنسي بدمشق اريك شوفالييه واجتمعا مع عدد من وجهاء حماة والمتظاهرين المشاركين في الاحتجاجات ضد السلطات السورية، الامر الذي استفز السلطات السورية واعتبرته تدخلا في شؤونها الداخلية، ثم قررت تقييد حركة السفير فورد في دمشق ومحيطها بدائرة لا تتجاوز 25 كلم، الامر الذي قابلته واشنطن بـ «المعاملة بالمثل». وتمثل مدينة حماة ذات الغالبية السنية «حالة رمزية» منذ قصفتها القوات السورية مطلع ثمانينيات القرن الماضي اثر اشتباكات مسلحة بين جماعة الاخوان المسلمين المحظورة في البلاد وحزب البعث الحاكم مما ادى الى مقتل الآلاف.

الأردن: لا علاقة لإزالة الألغام على الحدود بالأحداث في سورية

عمان ـ يو.بي.آي: نفت الهيئة الوطنية الأردنية لإزالة الألغام وجود صلة بين الأحداث الجارية في سورية وعمليات نزع الألغام المزروعة على طول الحدود الأردنية ـ السورية.

وقال مدير عام الهيئة محمد بريكات في تصريح نشرته صحيفة «العرب اليوم» أمس إن «الأردن بدأ إزالة الألغام على الحدود الأردنية ـ السورية منذ عام 2008 وليس لذلك أي علاقة بالأحداث التي تشهدها سورية».

وأضاف بريكات أن «الأردن لم يستطع إزالة كافة الألغام حتى عام 2009 وفق اتفاقية اتوا العالمية المصادق عليها وطنيا عام 1999 ما دفعه إلى طلب تمديدها حتى 2012».

ونقلت الصحيفة ذاتها عن مصدر ديبلوماسي عربي في العاصمة عمان قوله ان ما تداولته مواقع الكترونية حول نزع الأردن للألغام على الحدود السورية لتهيئة الطريق أمام دبابات سعودية متجهة إلى سورية «عار عن الصحة».

وبين المصدر أن «انتقال القوات العسكرية من دولة إلى أخرى محاذية لمنطقة توتر يتم وفق تنسيق دولي وتحكمه ضوابط دولية».